مرآة التأمين

العدد الثامن عشر
كانون ثاني 2016

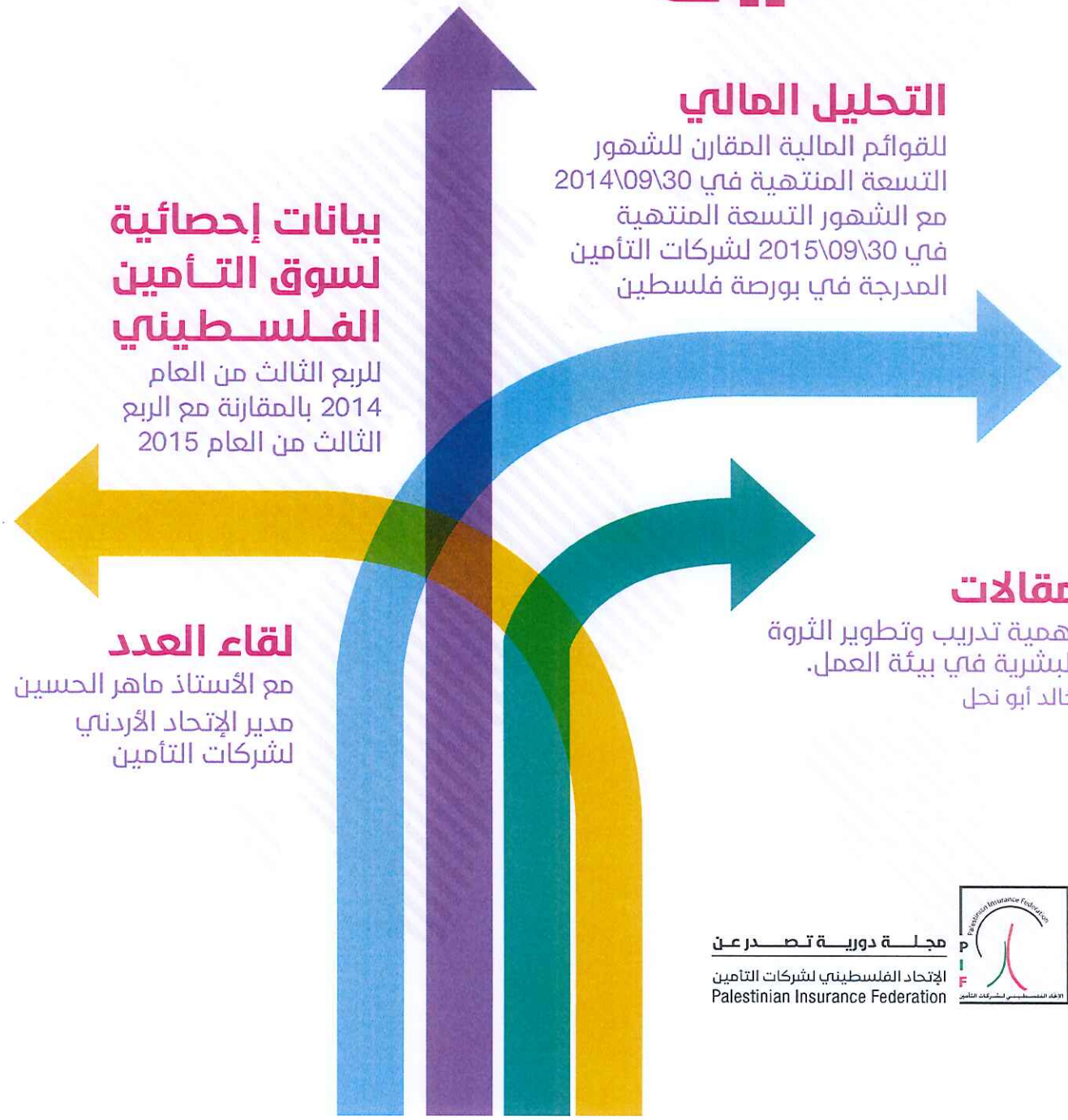

التحليل المالي

للقوائم المالية المقارن للشهور التسعة المنتهية في 2014\09\30 مع الشهور التسعة المنتهية في 2015\09\30 لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

بيانات إحصائية لسوق التأمين الفلسطيني

للربع الثالث من العام 2014 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2015

مقالات

أهمية تدريب وتطوير الثروة البشرية في بيئة العمل.
خالد أبو نحل

لقاء العدد

مع الأستاذ ماهر الحسين
مدير الإتحاد الأردني
لشركات التأمين

مجلة دورية تصدر عن
الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين
Palestinian Insurance Federation

لقاء العدد

مرآة التأمين وفي إطار سعيها الدائم للتواصل مع كافة أطراف العلاقة والمؤثرين في صناعة التأمين تلتقي في هذا العدد مع السيد/ ماهر الحسين مدير الإتحاد الأردني لشركات التأمين، حيث كان اللقاء التالي:

بداية أرجو أن اشكر الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين على استضافتي على صفحات مجلة مرآة التأمين التي تصدر عن الإتحاد، وأبارك جهودكم في نشر التوعية التأمينية والتعريف برسالة الإتحاد والدور الذي يلعبه قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني والعالمي، وللحقيقة فإن الإتحاد الفلسطيني وبالرغم من حداثة إنشائه إلا انه استطاع أن يكون أحد الإتحادات المتميزة على الصعيد العربي، وهذا الأمر لمسناه من خلال تعاملاتنا المستمرة مع هذا الإتحاد وما عكس من انطباعات ايجابية للمتعاملين معه نظراً للمهنية العالية والمصداقية التي يتعامل بها والإدارة المتعاونة التي تقوم على إدارة هذا الصرح، متمنين له مزيدا من التقدم والنجاح.

1. من هو ماهر الحسين على الصعيدين الشخصي والمهني؟

فيما يتعلق بماهر الحسين شخصيا، أنا من مواليد عام 1969 ومتزوج وأب لولدين وبنت وانتمي إلى عائلة قانونية، حيث يعمل والدي وإخواني في مكتب محاماة خاص بالعائلة والذي عملت فيه لفترة من الزمن إضافة إلى كوني شريك في هذا المكتب.

أما على الصعيد المهني، فأنا احمل شهادة ماجستير في التأمين والنقل البحري من جامعة ساوثهامبتون في بريطانيا وحاصل على دبلوم دراسات عليا في القانون الانجليزي / جامعة ويلز وكذلك أحمل شهادة بكالوريوس قانون من الجامعة الأردنية وعملت كمحامي ومستشار قانوني لعدد من الجهات الرسمية والخاصة، ومن ضمنها هيئة التأمين في مراحلها التأسيسية، وأنا عضو في نقابة المحامين الدوليين وعضو في نقابة المحامين الأردنيين ونائب رئيس الرابطة العربية لقوانين التأمين في الإتحاد العام العربي للتأمين واشغل منصب مدير الإتحاد الأردني لشركات التأمين منذ العام 2002 وحتى تاريخه ولي مساهمات كثيرة في المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات المتخصصة في التأمين وساهمت في إلقاء المحاضرات في المجال ذاته وفي تأمين المركبات ومواضيع قانونية وفنية لدى العديد من الجهات المحلية والخارجية، وكذلك المشاركة في صياغة مجموعة من تشريعات التأمين خلال عملي في هيئة التأمين وبضمنها نظام التأمين الإلزامي للمركبات الذي شكل فترة انتقالية في مسيرة التأمين الإلزامي في المملكة وكان احد أهم الإجراءات التصحيحية للتشريع وبما يضمن العدالة لكافة الأطراف.

2. ما هو الدور المحوري للإتحاد الأردني لشركات التأمين في سوق التأمين الأردني وكيف يساهم اتحادكم في تطوير سوق التأمين في الأردن؟

لا شك أن الإتحاد الأردني لشركات التأمين بفضل جهوده المستمرة والإدارات المتعاقبة والرغبة بالتطوير والتحديث المستمر وتقديم خدمات إضافية ومكملة للمواطنين وشركات التأمين الأعضاء في الإتحاد جعله

ماهر الحسين

مدير الإتحاد الأردني لشركات التأمين

أحد أهم وابرز اتحادات وجمعيات التأمين على المستوى العربي، ولا نبالغ إذا قلنا على المستوى العالم للانجازات التي حققها خلال مسيرته التي امتدت من عام 1956 عندما كان اسمه الجمعية الأردنية لشركات التأمين لحين صدور الإرادة الملكية السامية في عام 1989 ليصبح اتحاد.

وتتركز أهم انجازات الإتحاد خلال العشرة سنوات الأخيرة من خلال أتمتة التأمين الإلزامي للمركبات عام 2005 وإصدار الوثائق الكتروني وتوزيعها على الشركات online وما كان لهذا النظام من اثر على نوع الخدمة المقدمة للعملاء لتزويدهم بوثائق مطبوعة ومتوفرة الكترونياً على النظام منذ لحظة إصدارها مما يسهل على المواطنين والشركات الرجوع لها بكل يسر وسهولة وما شكله هذا النظام من قاعدة بيانات ومعلومات للشركات عن أعداد السيارات وتفاصيلها وبياناتها مما يفيدها بشكل كبير في الاكتتاب بالتأمين الشامل ناهيك عن تقليص فترة تسديد مستحقات الشركات عن الوثائق التي يصدرها الإتحاد خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع.

وتوالت انجازات الإتحاد خلال هذه الفترة لتشمل أيضاً الاتفاق مع مديرية الأمن العام لإصدار تقارير حوادث المرور الكترونيا E- Kroka منذ العام 2013 وتوفير قاعدة بيانات عن الحوادث المرورية والحوادث المسجلة على المركبات وصور الحوادث أولا بأول وما كان له من اثر على الحد من الحوادث المفتعلة وزيادة الدقة بالاكتتاب واحتساب المخصصات وتكوين سجل لأصحاب المركبات يعتمد عليه في الاكتتاب والتمكن من تعديل التشريع المتعلق بالتأمين الإلزامي عام 2010 لتمكين شركات التأمين إضافة 50% من قيمة القسط على مرتكبي الحوادث المرورية التي تسببت بأضرار مادية و 100% على المركبات التي تسببت

بوفيات أو عجز كلي دائم إضافة إلى منح السائق الملتزم نسبة خصم قدرها 15% لمن لم يسجل حوادث أو مخالفات خلال السنة التأمينية السابقة وإعادة العمل مرة أخرى بفتح الحادث أو الإعفاء الذي الغي عام 2001، حيث أثرت هذه الإجراءات على الحد من نزيف الخسائر في التأمين الإلزامي للمركبات

كما تضمنت انجازات الإتحاد إنشاء غرفة تقاص بين شركات التأمين في أعقاب صدور النظام الجديد للإتحاد الأردني لشركات التأمين رقم (107) لسنة 2008 الذي حل محل النظام السابق رقم 30 لسنة 1989حيث تضمن النظام في أهدافه الفقرة (ز) من المادة (4) التي أشارت إلى غرفة التقاص ودورها في تسوية الذمم المالية بين أعضاء الإتحاد من خلال التقاص، حيث استطاعت هذه الغرفة حل عدد كبير من الأمور المالية العالقة بين الشركات وبإشراف مباشر من الإتحاد واللجنة المالية، كما تم التوقيع اتفاقيات مع عدد من الدوائر والمؤسسات الرسمية منها دائرة الجمارك وإجراء ربط الكتروني معهم للتدقيق على المركبات الأجنبية الداخلة للمملكة وتبادل المعلومات معهم إضافة إلى اتفاقية مع أمانة عمان الكبرى لتحصيل المخالفات المرورية من المركبات الأجنبية على المعابر الحدودية منذ شهر شباط 2015 وتحصيل المخالفات من المركبات الأردنية منذ شهر كانون أول 2015 في 4 مراكز ترخيص الأمر الذي يعزز من تواجد الإتحاد دوره في تحصيل حقوق شركات التأمين وتحسين نوعية الخدمات، وكذلك بيع خدمة المساعدة على الطريق SMS للمركبات الأجنبية بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة منذ عام 2012 وهو ما يعزز من موارد ودخل الإتحاد وقدرته على الاستثمار في تطوير القطاع.

ولا شك، يعتبر الإتحاد من ابرز وانجح الإتحادات في مجال التدريب وتنظيم المؤتمرات التأمينية بضمنها المؤتمر الدولي الخامس للتأمين البحري الذي يعقد مرة كل سنتين في مدينة العقبة وبحضور يتجاوز الـ (350) مشارك حيث سينعقد هذا المؤتمر بدورته السادسة عام 2017 إن شاء الله، حيث يشمل البرنامج الثقافي للإتحاد سنويا ما يزيد عن (10) نشاطات بين ندوات ودورات وورش عمل، إضافة إلى عدد من المجمعات التأمينية التي يديرها الإتحاد لتامين الحافلات ومجمع الحدود للمركبات غير الأردنية ومجمع عطاءات التأمين الإلزامي.

ومنذ طلع عام 2016، ووفقا لاتفاقية التعاون المشترك ما بين الإتحاد وإدارة ترخيص المركبات والسواقين لتبادل المعلومات، لن يتم استقبال أي وثيقة تامين للتسجيل أو تجديد ترخيص مركبة إلا إذا كانت الكترونية ومن خلال نظام الإتحاد الأردني الأمر الذي يعزز من دور الإتحاد وتبادل البيانات بين إدارة الترخيص والإتحاد.

3. ما هي أبرز الصعاب والتحديات التي تواجه قطاع التأمين الأردني؟ وكيفية التغلب عليها؟

للأسف تكمن المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع التأمين في الأردن في موضوع الخسائر المستمرة في التأمين الإلزامي للمركبات وذلك نظرا لتحديد الأسعار والمسؤوليات من الدولة ودون أن تتناسب حجم المسؤوليات مع حجم القسط الذي يدفعه مالك المركبة والذي يعتبر الأقل عربيا، حيث لا يتجاوز مبلغ (92) دينار للمركبات الخصوصية شامل الرسوم والضرائب، علما بان السعر هذا تم إقراره عام 2010 ولم يعدل حتى تاريخه بالرغم من معدلات التضخم وزيادة أجور الاصلاح وارتفاع أسعار قطع الغيار وكلفة المعالجة الطبية والكلف الإدارية المتزايدة من رواتب وأجور ومصاريف، وبرأي القطاع فإن الحل هو في تحرير أسعار التأمين الإلزامي لتكون وفقا لسياسة السوق المفتوح والعرض والطلب ووجود 24 شركة تامين في المملكة كفيلة بإحداث المنافسة المطلوبة وضمان لتجنب الاحتكار، حيث نعتقد أن إقرار تحرير الأسعار سيدفع الشركات إلى التنافس في الخدمة والحفاظ على العملاء في حال الحصول على السعر الفني السليم الذي يكفي لسد الالتزامات الناشئة عن هذه الوثائق، وفي النهاية سيكون البقاء والاستمرار لمن يقدم خدمات أفضل ويعمل بطريقة مهنية سليمة.

4. ما هو تقييمكم لسوق التأمين الأردني ونتائج أعمال شركات التأمين الأردنية؟

انخفض عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الأردني كما في عام 2014 من (28) شركة تأمين إلى (25) شركة بعد أن قررت الهيئة العامة لشركة جراسا للتأمين تصفية الشركة اختيارياً في أيار 2013 وفي مطلع عام 2014 قررت هيئة التأمين (سابقاً) (إدارة التأمين حالياً) تصفية كل من الشركة العربية الألمانية للتأمين وشركة البركة للتكافل ليصبح عدد الشركات (25) شركة تأمين.

وفي عام 2015 ونتيجة اندماج الشركة الأولى للتأمين مع شركة اليرموك للتأمين انخفض عدد الشركات العاملة في السوق إلى (24) شركة.

في عام 2014 وصل عدد شركات التأمين العاملة في السوق الحاصلة على إجازة لممارسة أعمال تأمين المركبات (21) شركة من مجموع (24) شركة بعد أن طلبت (3) شركات تأمين إيقاف إجازتها لممارسة أعمال تأمين المركبات منذ عام 2011 علماً بأن شركة تأمين واحدة تعمل في السوق متخصصة في تأمينات الحياة.

وقد أظهرت النتائج الإجمالية لسوق التأمين الأردني في عام 2014 عن أعمال (25) شركة تامين (داخل الأردن) نمواً في أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 7.1% حيث وصل إجمالي الأقساط إلى مبلغ 525.7 مليون دينار مقارنة مع مبلغ 490.9 مليون دينار عام 2013، في حين بلغت نسبة النمو التي حققها القطاع في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 والتي بلغت 6.3%.

في حين في جانب التعويضات ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة لسوق التأمين في عام 2014 إلى مبلغ 372.9 مليون دينار, محققاً ارتفاع بنسبة 17.6% مقارنة مع عام 2013، وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع التعويضات المدفوعة لكافة فروع التأمين باستثناء فرع تأمين الإئتمان.

وفي جانب الأرباح والخسائر وصل إجمالي أرباح أعمال التأمين داخل الأردن (الأرباح الفنية) لـ (25) شركة تأمين في عام 2014 مبلغ 34.9 مليون دينار وبلغ إجمالي أرباح شركات التأمين قبل الضريبة والرسوم مبلغ 41.1 مليون دينار فيما بلغ ربح الشركات بعد الضريبة والرسوم عام 2014 مبلغ 33.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2013 وصلت إلى 18.4 مليون دينار محققاً ارتفاع بنسبة قدرها 79.3% عن عام 2013.

وقد بلغت إجمالي الموجودات 842.5 مليون دينار عام 2014 مقارنة مع 797.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة ارتفاع قدرها 5.6%، كما بلغ إجمالي الاستثمارات 524.4 مليون دينار نهاية عام 2014 مقابل 499.8 مليون دينار في نهاية عام 2013 محققا ارتفاع بنسبة 5%، في حين انخفض إجمالي رأس المال المدفوع لشركات التأمين إلى مبلغ 268.3 مليون دينار مقارنة مع مبلغ 281.3 مليون دينار عام 2013 بنسبة انخفاض 4.6% وبمقدار 13.033.342 دينار، حيث قامت شركتي تأمين بخفض رأسمالها بمقدار 15 مليون دينار فيما قامت شركتي تأمين برفع رأسمالها بمقدار 2 مليون.

5. ما هو دور الإتحاد الأردني لشركات التأمين في المكتب الموحد؟ وما هي آليات عمل هذا المكتب؟ وما هو تقييمكم لتجربة المكتب الموحد في سوق التأمين الأردني؟

يعتبر المكتب الموحد احد الكيانات الرئيسية العاملة تحت إطار الإتحاد، حيث ينظم عمل المكتب ومهامه ومسؤولياته بموجب تعليمات المكتب الموحد رقم 6 لسنة 2011 علما بأن المكتب تأسس في المملكة عام 1987 لتنظيم عملية إصدار التأمين الإلزامي وتوزيع الوثائق على شركات التأمين وكذلك توزيع حصتها من الأقساط.

وبموجب التعليمات السارية يتولى الإتحاد إصدار وثائق التأمين الإلزامي من خلال المكتب الموحد بالدور سواء للمركبات الأردنية أو الأجنبية وذلك من خلال توزيعها بشكل الكتروني على شركات التأمين، علما بأن حامل وثيقة التأمين أو المتضرر يراجع شركة التأمين الصادرة باسمها وثيقة التأمين، حيث يتقاضى الإتحاد عمولة عن الإصدار يحددها مجلس إدارة الإتحاد وبما يكفي للوفاء بالالتزامات الإدارية والمالية على المكتب الموحد.

ويعتبر المكتب الموحد من أهم الانجازات التي حققها القطاع لتنظيم وتطوير العمل وضمان حصول شركات التأمين على مستحقاتها المالية عن حصتها من الأقساط أولا بأول، وكذلك بناء قاعدة معلومات للمركبات لدى جهة واحدة مركزية تستفيد منها الشركات، إضافة إلى الخبرات المتراكمة لكادر المكتب الموحد وتعامله مع الجمهور والشركات بحرفية عالية مما يعزز من دور قطاع التأمين لدى مختلف الجهات، وقد استثمر الإتحاد في المكاتب الـ (33) التابعة للمكتب سواء على المعابر الحدودية أو في مراكز الترخيص في مختلف محافظات المملكة من حيث البناء المعماري والأجهزة والبرامج والربط الالكتروني وتدريب الكوادر باستمرار مما جعل المكتب يحظى بثقة واحترام جميع المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون معه وبناء علاقات تشاركية وبشكل خاص مع هيئة الرقابة على التأمين وإدارة ترخيص السواقين والمركبات وإدارة السير وأمانة عمان ودائرة الجمارك نظرا للسجل الأبيض للمكتب والذي لم يشبه أي مخالفات أو تجاوزات منذ إنشائه.

6. كيف تقيمون تجربة النظام الالكتروني لمخططات حوادث المركبات في الأردن؟ وما مدى استفادة شركات التأمين الأردنية من العمل بهذا النظام؟ وهل تم تطبيقه في جميع محافظات المملكة؟

إن نظام إصدار مخططات الحوادث المرورية الكترونيا الذي نفذه الإتحاد مع إدارة السير منذ نهاية عام 2013 أصبح ألان يغطي كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية بتعاون ما بين الإتحاد وإدارة السير.

وقد بدأ العمل رسمياً بإصدار مخططات الحوادث الكترونياً E-kroka من 1/10/2013 في عمان ومن ثم التوسع تدريجياً في التطبيق وفقاً لخطة مدروسة في كافة محافظات المملكة بدءً من اربد والزرقاء والبلقاء ومن ثم باقي المحافظات علماً بأنه سبق الإعلان الرسمي عن بدء العمل بالمشروع فترة تجريبية تم خلالها اختبار النظام وإدخال عدد كبير من الحوادث ويأتي هذا المشروع الذي كلف الإتحاد انجازه ما يزيد عن (مليون) دينار بتمويل وتبرع من الإتحاد الأردني لشركات التأمين بالإضافة إلى تمويل ديمومة العمل بهذا المشروع مستقبلاً ومتابعته وصيانته وكلفة التوسع في التطبيق في باقي المحافظات.

وقد حقق المشروع فوائد كثيرة ومتعددة لكل من الإتحاد ومديرية الأمن العام وكما لي:

أ. للإتحاد والشركات

- بعد بدء العمل بالنظام تتمكن شركات التأمين حالياً من معرفة قيمة التعويضات المترتبة عن كلف الحوادث التي تسجل على المركبات المؤمنة لدى شركات التأمين أولاً بأول مما يساعد في احتساب التزامات شركات التأمين المستقبلية بدقة أكبر وبناء احتياطيات وأخذ مخصصات مالية كافية لمواجهة هذه الالتزامات.
- بدأت ميزانيات شركات التأمين تشهد في السنوات الأخيرة دقة أكبر فيما يتعلق بصحة وكفاية المخصصات للحوادث تحت التسوية والحوادث التي ما زالت قيد النظر من شركات التأمين أو منظورة لدى المحاكم مما يعكس المركز المالي للشركة بدقة أكبر وكذلك احتساب قيم الحوادث غير المسددة من شركات التأمين ومعرفة المبالغ التي تم دفعها من خلال استخراج تقارير يومية، شهرية أو سنوية من النظام ووفقاً للحاجة، وأهمية هذه المعلومات في تحديد سياسة الشركات في الاكتتاب والتسعير وقبول الأخطار.

- ساهم النظام في خفض الكلف الإدارية والمالية المترتبة على شركات التأمين من خلال تقليص كلفة الكشف على الحوادث وتصويرها كون صور المركبة المتضررة يتم أخذها في الموقع من قبل المحقق المروري (مندوب الحوادث) الذي ينظم المخطط الكروكي والاستغناء عن تكليف موظف الحوادث لتصوير جميع الحوادث كون المعلومات أصبحت متوفرة على النظام.
- يسهل النظام العمل على موظفي دوائر الحوادث في شركات التأمين من خلال التعامل مع نسخ الكترونية مطبوعة ومتوفرة على جهاز الحاسوب مقارنة مع نموذج تقرير الحادث الذي كان يعبأ يدوياً من قبل المحقق المروري والتغلب على الصعوبات التي كان يتم مواجهتها لتحليل الخطوط غير الواضحة في الكثير من مخططات الحوادث.
- من الفوائد المهمة التي لمسها قطاع التأمين هو أن أي تعديل على مخططات الحوادث لن يتم إلا من قبل مديرية الأمن العام بعد السير في الإجراءات الرسمية للتأكد من صحة التعديل وتمكين الشركات من رصد التعديلات على مخططات الحوادث أولا بأول.
- ساهم النظام في الحد من عمليات الإحتيال على شركات التأمين وقيام بعض ضعيفي النفوس من استغلال شركات التأمين والاحتيال عليها بالحصول على قيمة التعويض لنفس المركبة المتضررة من أكثر من شركة تأمين، حيث كانوا يعمدون سابقاً إلى الحصول على مخططات هذه الحوادث في عدد من المحافظات لعلمهم بعدم وجود ربط بين الشركات والجهات المعنية.
- نعتقد أن هذا النظام قد ساهم فعلا في التخفيف من شراء الحوادث من بعض المحامين مما يؤدي إلى تخفيض كلف المطالبات ودفع الكلفة الحقيقية للأضرار نظراً لأن بعض المحامين كانوا يعمدون إلى طلب كشف خبير مستعجل من المحكمة بالاتفاق مع بعض الخبراء بحيث يتم المبالغة بقيمة الضرر، حيث أصبح كثير من المتضررين أنفسهم يقوموا بمراجعة شركة التأمين لتسوية التعويض وإنهاء ملف الحادث بسرعة ومباشرة مع شركة التأمين المعنية.
- وفقا للنظام تستطيع شركات التأمين الاستعلام عن سجل الحادث على المركبة المؤمنة لدى الشركة بغض النظر عن قيام المتضرر أو صاحب المركبة بإبلاغ الشركة من عدمه، الأمر الذي يساعد شركات التأمين في بناء منظومة عمل داخلية لمتابعة الحوادث المسجلة لديها والاتصال مع المتضررين مباشرة دون تدخل خبراء أو وسطاء لتخفيف كلفة الحوادث وتمكينها من تحديد السعر الفني السليم في التأمين الشامل أو التكميلي وفقا لهذا السجل.

ب. أهمية المشروع لمديرية الأمن العام / إدارة السير

- ربط الحوادث بالموقع الجغرافي على الخريطة الرقمية باستخدام تقنية GPS و(GPRS) المربوطة بالأقمار الصناعية.
- رسم وتصوير المركبات المشتركة بالحادث الكترونيا وتوفير هذه المعلومات في قاعدة معلومات لدى إدارة السير.
- إعداد دراسات مرورية دقيقة حول مواقع الحوادث وأنواع المركبات وأعمار السائقين باستخدام المعلومات المتوفرة على النظام.
- القدرة على استرجاع معلومات الحوادث بسهولة وسرعة المساعدة في اكتشاف السيارات المطلوبة والمعمم عليها.
- رفع كفاءة العاملين في الميدان من كوادر إدارة السير وتلافي بعض الأخطاء الفردية التي كانت تشوب المخطط الكروكي الورقي.
- تقليل الازدحامات المرورية الخانقة في المكان الذي يقع فيه الحادث المروري.
- الحصول على معلومات دقيقة حول مكرري الحوادث المرورية بما فيها مكان وقوع الحادث وأرشفتها الكترونياً.
- توفير قاعدة معلومات عن الحوادث المرورية ومرتكبيها.
- القضاء على ظاهرة افتعال الحوادث المرورية وتكرارها قصداً.
- منع ازدواجية تسجيل الحوادث المرورية.
- يؤمن النظام أيضاً لإدارة التحقيق المروري تحديد أماكن محطات التحقيق وبالتالي تكليف اقرب محطة من مكان الحادث بمهمة متابعة الحادث مما يؤدي إلى الوصول إلى مكان الحادث بأسرع وقت ممكن وهذا يؤمن خدمة أفضل وأسرع للمواطن ومراقبة أفضل لأداء المحقق المروري.

7. ما هو أثر دمج هيئة التأمين الأردنية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية؟ وكيف تقيمون علاقة الإتحاد الأردني لشركات التأمين مع إدارة التأمين؟

لا شك أن قرار اندماج هيئة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة اثر سلبا على قطاع التأمين وذلك لكون هيئة التأمين الملغاة كانت جهة رقابية متخصصة ومستقلة للرقابة على القطاع وبتمويل من شركات التأمين حيث تدفع شركات التأمين رسم قدره 6.5 بالإلف عن الأقساط المكتتبة لصالح الهيئة منذ إنشائها، علماً بان النسبة كانت في البدايات 7.5 بالألف لغايات إنشاء الهيئة وتأسيسها، ومن المفترض أن تصرف هذه العوائد على تطوير القطاع وتنظيمه وتدريب الكوادر وإجراء دراسات تخدم القطاع.

إن اندماج الهيئة وتحويلها لإدارة تامين ضمن إدارات وزارة الصناعة والتجارة أيضا اثر سلبا بسبب زيادة البيروقراطية وعدم السرعة في إصدار القرارات وخاصة المصادقة على ميزانيات شركات التأمين السنوية ونصف السنوية الأمر الذي يعرضها لمخالفات من هيئة الأوراق المالية، والاهم تقليل عدد الكادر في إدارة التأمين الذي أصبح بمقدار النصف مقارنة مع الهيئة وغياب الحوافز والمزايا التي تجتذب ذوي الخبرات والمؤهلات، ومحدودية التدريب كل هذه الأمور لا شك انعكست سلبا على القطاع.

أما بالنسبة لعلاقة الإتحاد مع إدارة التأمين فهي علاقة تشاركية واتصال مستمر لبحث الأمور المشتركة التي تصب في مصلحة القطاع وسبل تطويره.

8. كيف تقيمون علاقة اتحادكم مع الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين؟

الحمد لله علاقة الإتحاد الأردني لشركات التأمين مع الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين هي علاقة أخوية وتعاون وتنسيق متواصل بين الإتحادين، ونحن في الإتحاد نثمن عالياً الجهود الكبيرة التي يقوم بها الإتحاد الفلسطيني في الترويج والتسويق لفعاليات ونشاطات الإتحادات التأمينية وحرص السوق الفلسطيني على المشاركة فيها بوفد كبير دعما لجهود الإتحاد الأردني، وهو الأمر الذي دفع بالإتحادين لتوقيع اتفاقية تعاون مشترك بين الطرفين حيث يقوم الإتحاد الأردني بمعاملة المشاركين من السوق الفلسطيني في نشاطات الإتحاد والمؤتمرات والدورات التدريبية أسوة بالمشاركين من السوق الأردني من حيث رسوم الاشتراك واتي تكون عادة اقل من الرسوم التي يدفعها المشاركون من خارج المملكة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة لقاءات واجتماعات مستمرة بين القائمين على الإتحادين أثمرت عن تبني الإتحاد الفلسطيني لنظام إصدار وثائق التأمين الكتروني الذي يستخدمه الإتحاد الأردني بعد تعديله من الجمعية العلمية الملكية في الأردن وبما يتوافق مع متطلبات السوق الفلسطيني وبيئة العمل، وكان هناك محاولات ونقاشات للاستفادة من نظام إصدار الحوادث المرورية الكترونيا على أمل أن تنجح هذه المساعي.

وبالمقابل فإن الإتحاد الأردني لم يتوانى عن دعم نشاطات الإتحاد الفلسطيني وحرصه على المشاركة وتقديم أوراق عمل في مؤتمري فلسطين المنعقدين عام 2012 و 2014 ناهيك عن مشاركة وفد كبير برئاسة رئيس الإتحاد الأردني لشركات التأمين آنذاك السيد عثمان بدير والسادة أعضاء مجلس الإدارة وبمشاركتي أنا بصفتي مديرا للإتحاد في مؤتمر 2014 وتقديم ورقة عمل حول نظام إصدار تقارير الحوادث الكترونيا لأمر الذي يؤكد بما لا يدعم مجالا للشك أخوية العلاقات بين الطرفين.

وللحقيقة سعدت كثيرا بمشاركتي في هذا المؤتمر الذي تميز بحسن الاستقبال وكرم الضيافة وشعورنا أننا في بلدنا لما أحاطنا به زملاؤنا في السوق الفلسطيني من اهتمام ورعاية، تدفعنا إلى الرغبة بالمشاركة في نشاطات الإتحاد القادمة.

ومن على صفحات مجلة مرآة التأمين، نؤكد مجددا على استعدادنا لبذل مزيد من الجهود والتعاون مع الإتحاد الفلسطيني للنهوض بقطاع التأمين واستعدادنا لرفده بالخبرات والتجارب المطلوبة لتطوير القطاع ووضع كافة إمكانياتنا لتوفير التدريب والتأهيل اللازم للكوادر العاملة في سوق التأمين الفلسطيني سواء بتنفيذ برامج متخصصة للعاملين في داخل السوق في الأردن أو إيفاد خبراء ومحاضرين للتحدث في المواضيع والمستجدات التي يحتاجها السوق الفلسطيني.

9. ما هي رسالتكم لسوق التأمين الفلسطيني؟

نتمنى للعاملين في السوق الفلسطيني كل التوفيق في حياتهم العملية والشخصية ونتطلع وإياكم إلى مستقبل أفضل للإخوة والأخوات في فلسطين الشقيقة بعد أن تتحرر من الاحتلال وتعلوا راية الحرية والعدالة لينعم أبناؤه وبناته بحياة كريمة ملؤها الحرية والعنفوان بنصر من الله، ونؤكد تعاوننا مع جميع الزملاء واستعدادنا على وضع كافة إمكانياتنا وخبراتنا تحت تصرفهم لغد أفضل.